العرب
الأحد 2021/06/13
السنة 44 العدد 12088

تجاوزات للشرطة تختبر عملية إصلاح المنظومة الأمنية في تونس

الانتهاكات المتكررة توسّع الهوّة بين الشارع وعناصر الأمن

تختبر انتهاكات الشرطة المتكررة بحق المحتجين وغيرهم عملية إصلاح المنظومة الأمنية في تونس، وفيما يقول الخبراء إن عملية الإصلاح صعبة في ظل التجاذبات السياسية المستمرة، تستمر الانتقادات الحقوقية لوجود انتهاكات واسعة النطاق في مراكز الإيقاف من بينها الضرب والتعذيب والتحرش الجنسي، ما من شأنه أن يزيد حالة الاحتقان ويعمق الهوة بين الشارع وأجهزة الأمن.

أزمة ثقة

تونس - فتحت السلطات التونسية ليل الخميس تحقيقا في حادث صادم هز الشارع، حيث يظهر في فيديو تم تداوله على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي شابا مجردا من ثيابه يتعرض للتعنيف من قبل أفراد الشرطة، ما أعاد إلى الواجهة السجالات بين ناشطين حقوقيين وسياسيين وقيادات أمنية في البلد الذي يرزح تحت وطأة أزمات سياسية واقتصادية حادة.

وأثار الفيديو غضبا في الشارع التونسي وانتقادات من منظمات حقوقية ضد انتهاكات متكررة للأمن على مدار الأشهر الماضية تجاه محتجين في الشوارع.

واشتبك محتجون من الشباب مع قوات الأمن بحي سيدي حسين الشعبي قرب العاصمة بعد انتشار مقطع فيديو على مواقع التواصل يبين تعمد عناصر أمنية نزع سروال شاب وتعنيفه وسحله.

علي زرمديني

التجاذبات السياسية تقوّض جهود إصلاح المنظومة الأمنية

وفي الوقت الذي سارعت فيه منظمات نقابية وأحزاب وجمعيات حقوقية إلى تحميل رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي يشغل بالنيابة منصب وزير الداخلية المسؤولية، تبرأت الوزارة من تلك الممارسات، حيث قال الناطق الرسمي باسم الوزارة خالد الحيوني إن "الأخطاء الفردية للأمنيين لا تعكس التوجهات العامة في إصلاح المنظومة للوزارة".

وبعد ارتباك تجلى بوضوح في بيان أولي للوزارة تقول فيه إن الشاب المعني بالحادثة (15 عاما) كان في حالة سكر وهو من نزع ثيابه أكد الناطق باسم الداخلية أن "البيان الأولي الذي تم إصداره جاء في محاولة لإنارة الرأي العام، لكن تم تحيينه بعد ذلك".

وقال الحيوني إنه "تم إيقاف المعنيين بالأمر عن العمل وتم اتخاذ إجراءات ضدهم، وهذه الإجراءات في حد ذاتها رفض للأخطاء".

لكن هذه التبريرات لم تجد صداها في الأوساط التونسية، حيث طالبت العديد من المنظمات والنقابات باستقالة المشيشي وهو أيضا وزير داخلية بالنيابة، ودعوات الاستقالة هي مطلب قديم جديد تحول التوازنات السياسية في البرلمان دون تحقيقه، حيث لا تزال الأحزاب التي تقود الحزام الداعم للمشيشي في دعمها له.

واعتبر منتدى تونس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن استقالة المشيشي أولوية، مشيرا إلى أن ذلك يعود إلى "حجم الخسائر التي تكبدتها البلاد منذ مباشرته مهامه".

وبدوره دعا البرلمان إلى فتح تحقيق في الحادثة وتحميل المسؤوليات قائلا في بيان إنه "تبعا لما تداولته عديد مواقع التواصل الاجتماعي من صور مروّعة وشنيعة وغريبة على ثقافة المجتمع التونسي، تبرز تواجد مجموعة من رجال الأمن الوطني بصدد التعامل بعنف مع مدني، ملقى على الأرض وعار تماما، في ممارسة معزولة ومنافية تماما للقيم والأخلاق ولممارسات أمننا الجمهوري، فإننا ندعو إلى توفير الحماية الجسدية والقانونية والرعاية الطبية والنفسية لهذا المواطن، ولفتح تحقيق جدّي في ملابسات هذه الحادثة الشنيعة، وتحديد المسؤوليات ومحاسبة كل من يثبت تورّطه".

وبدا واضحا وكأن تونس التي شهدت انتفاضة شعبية أطاحت بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في 2011، لم تنجح بعد في ترميم علاقة الأمنيين بالمواطن في سياق ما أُطلق عليه طيلة العقد الماضي بعملية إصلاح المنظومة الأمنية.

ومنذ فترة فُتحت نقاشات صاخبة في البلاد بعد موجة اعتقالات إثر الاحتجاجات الشعبية في يناير الماضي، وهو ما أعده البعض ارتدادا على المكاسب التي نجح التونسيون في انتزاعها بعد انتفاضة يناير.

غير أن مثل هذه الحوادث المتكررة تسلط الضوء على نجاعة الجهود التي تقول السلطات إنها قادتها من أجل إصلاح المنظومة الأمنية بهدف استعادة الثقة بين المواطن وعناصر الأمن.

وأكد الخبير الأمني علي زرمديني أن "القائمين على إصلاح المنظومة الأمنية اتبعوا منهجا خاطئا، باعتبار أنهم اهتموا بالشكل وأهملوا المضمون، حيث هناك ترويج إلى أن هناك أمنا جمهوريا لكن لا شيء يثبت ذلك بل العكس لأن عملية إصلاح المنظومة الأمنية تقتضي أولا جهدا حقيقيا، لا محاولة لإقحام وزارة الداخلية في التجاذبات السياسية وهذا ما حصل منذ الانتفاضة".

ويتابع زرمديني في تصريح لـ"العرب" محملا الطبقة السياسية المسؤولية أن "الأمن عقيدة وهؤلاء الساسة حاولوا ضرب هذه العقيدة، وهم من زرع وحصد اليوم، لأنه قبل 14 يناير رغم وجود تجاوزات لا يخفيها وينفيها أحد إلا أنها كانت محدودة وفي إطار معين وكانت هناك رقابة داخلية، لأنه كانت هناك مقومات الدولة التي تتابع، اليوم تم تقويض ذلك من خلال ما ارتكبه السياسيون بحق المؤسسة الأمنية لذلك نرى هذه التجاوزات الفردية".

وأضاف الخبير التونسي أنه "هؤلاء الساسة ارتكبوا جرائم كثيرة في حق المؤسسة بما يشمل الإقالات العشوائية أو تغيير الرتب والترقيات أو إعادة الإدماج أو التكوين أو غيره، باختصار الوزارة تحولت إلى مرتع يريد هؤلاء الساسة اللعب فيه ما أفضى إلى التسيب الذي نعيشه الآن وهو ما يقوض جهود إصلاح المنظومة".

وتأتي هذه التطورات في وقت تُراهن فيه تونس التي تشهد حالة طوارئ مستمر منذ العام 2015، على المؤسسة الأمنية وتماسكها من أجل القضاء على بقية الجماعات المتطرفة التي تشن من وقت إلى آخر هجمات إرهابية.

وشكلت وزارة الداخلية منذ اندلاع ثورة يناير محط أنظار الأطراف السياسية الفاعلة التي أرادت بطريقة أو بأخرى إخضاع الوزارة لسيطرتها وهو ما بدا جليا أكثر مؤخرا عندما نشبت خلافات بين رئيس الحكومة والرئيس قيس سعيد حول قيادة هذه الوزارة.

هل تكسر انتخابات الجزائر خيبات عمرها 60 عاما

الجزائر - تواجه الجزائر التي نظمت انتخابات تشريعية السبت أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية، في ظل نظام فاقد للشعبية يواجه حراكا مستمرا منذ فبراير 2019 ووسط تراجع العائدات النفطية، ويتساءل الخبراء والمتابعون عن قدرة الانتخابات عن إخراج البلاد من خيبات وأزمات عمرها 60 عاما..

● **اعتماد على المحروقات:** بقي النظام الاقتصادي الجزائري اشتراكياً حتى مطلع التسعينات، ولا يزال يتسم بتدخل قويّ للدولة فيه. وتستخدم إيرادات النفط لدعم أسعار الوقود والمياه والصحة والسكن والمواد الأساسية. وترك انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات سلبية كثيرة على الاقتصاد.

الجزائر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وهي ثالث منتج للنفط في أفريقيا وبين أول عشر منتجين للغاز في العالم. لكنّ اقتصادها تضرر بشدة وبصورة مستديمة جراء تبعات الوباء، إضافة إلى انعكاسات الأزمة النفطية.

وتواجه السلطات أزمات اجتماعية متعددة، تؤججها نسبة البطالة المرتفعة (15في المئة) والفقر الذي لحق بشرائح واسعة من المجتمع.

● **ماض استعماري:** بعد حكم عثماني استمر ثلاثة قرون واستعمار فرنسي دام 132 سنة، أعلنت الجزائر استقلالها في الخامس من يوليو 1962 إثر حرب تحرير دامية استمرت ثماني سنوات.

في سبتمبر 1963، أصبح الأمين العام لجبهة التحرير الوطني أحمد بن بلة أول رئيس للجزائر المستقلة.

وفي 1965، أطيح به وسجن إثر انقلاب عسكري نفذه وزير الدفاع العقيد هواري بومدين الذي حكم البلاد بعد ذلك بقبضة من حديد حتى وفاته في نهاية 1978.

وخلفه العقيد الشاذلي بن جديد الذي أعيد انتخابه في 1983 و1988 في انتخابات رئاسية كان المرشح الوحيد فيها.

● **العشرية السوداء:** في أكتوبر 1988، هزت احتجاجات عنيفة العاصمة الجزائر حيث أعلنت حال الطوارئ. وتولى الجيش زمام الأمور فأعاد الهدوء بعد حملة قمع دامية وأطلق إصلاحات سياسية وضعت حدا لحكم الحزب الواحد.

ومع إلغاء الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1992، دخلت البلاد في "العشرية السوداء" مع اندلاع صراع تخللته مجازر بين مجموعات إسلامية مسلحة وقوات الأمن.

وفي الـ15 من أبريل 1999، وبدعم من الجيش، تم انتخاب عبدالعزيز بوتفليقة رئيسا في خضم الحرب الأهلية.

وفي 1999 و2005 دفع إقرار قانون عفو الكثير من الإسلاميين إلى مغادرة الجبال وتسليم أسلحتهم.

وأسفرت الحرب الأهلية بين 1992 و2002 عن سقوط أكثر من مئتي ألف قتيل، بحسب حصيلة رسمية.

● **الحراك:** في أبريل 2014، أعيد انتخاب بوتفليقة لولاية رابعة بحصوله على 81.49 في المئة من الأصوات بالرغم من وضعه الصحي المتردي الذي منعه من القيام بحملة انتخابية. فهو بات مقعدا في كرسي متنقل منذ إصابته بجلطة دماغية في 2013.

وعند إعلان ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة في 2019، عمّ الغضب الشارع.

انطلق على إثر ذلك حراك احتجاجي غير مسبوق في الـ22 من فبراير أدى إلى استقالة بوتفليقة في الثاني من أبريل بعدما تخلى عنه الجيش وعدد من حلفائه.

وفي الـ12 من ديسمبر فاز رئيس الوزراء الأسبق عبدالمجيد تبون بالانتخابات الرئاسية ولكنّه يواجه بدوره رفض الحراك الذي يطالب بتفكيك النظام الممسك بالبلاد منذ الاستقلال.

> **الحكومة الجزائرية تواجه أزمات اجتماعية متعددة، تؤججها نسبة البطالة المرتفعة والفقر الذي لحق بشرائح واسعة**

وفي مارس 2021، دعا تبون بعد عودته من ألمانيا حيث تلقى علاجا طويلا إثر إصابته بوباء كورونا، إلى انتخابات تشريعية مبكرة في الـ12 من يونيو.

وبدت هذه الانتخابات بمثابة محاولة من السلطة لاستعادة زمام الأمور في وقت عاد الحراك إلى الشارع بعد توقف الاحتجاجات على مدى عام في ظل الوباء.

وحظر النظام الذي بقي الجيش عماده، مسيرات الحراك.

● **أكبر دولة في القارة الأفريقية:** الجزائر هي إحدى دول المغرب العربي وتقع في شمال أفريقيا. هي أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة (2381741 كيلومترا مربعا)، كما أنها الأكبر في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي العالم العربي.

يعيش 80 في المئة من سكانها البالغ عددهم 44 مليون نسمة في الشمال الساحلي، لاسيما في الجزائر العاصمة وضواحيها. كما أن حوالي 54 في المئة من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاما.

تعد البلاد حوالي عشرة ملايين نسمة من الأمازيغ المقيمين بغالبيتهم في منطقة القبائل الجبلية شرق العاصمة.

اللغتان الرسميتان هما العربية والأمازيغية، لكن هناك الكثير من الناطقين بالفرنسية في البلاد.

استقالة مصطفى الرميد تعمّق أزمة حزب العدالة والتنمية المغربي

محمد ماموني العلوي

الرباط - أقدم مصطفى الرميد القيادي في حزب العدالة والتنمية ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، على الاستقالة من حزب العدالة والتنمية قائد الائتلاف الحكومي في المغرب، في خطوة من شأنها أن تعمّق من أزمة الحزب الداخلية.

وأوضح الرميد في رسالة وداع إلى أعضاء تنظيمه السياسي السبت أنه "نظرا للاتصالات والتساؤلات التي أعقبت نشر خبر الاستقالة، فإني أؤكد أني قررت أن أتوجه إليكم جميعا بالتحايا والشكر على ثقتكم في أخيكم طوال السنين السابقة".

وأشار في ذات الرسالة إلى أنه غاب عن حضور اجتماعات الأمانة العامة وكافة أنشطة الحزب طوال المرحلة السابقة، "لأسباب صحية ولأسباب أخرى لا حاجة لذكرها، مقدرا أهمية ما أنجزناه جميعا في خدمة المجتمع والدولة، وداعيا الله تعالى أن يوفقكم ويكلل مساعيكم في الإصلاح بكل سداد ونجاح".

مصطفى الرميد يبحث عن الأضواء

وبشكل ضمني قدم الرميد استقالته من الحزب، حيث رجحت مصادر من داخل الحزب أن يكون المسؤول الحكومي والقيادي في الصف الأول، قد وضع استقالته أمام أنظار الأمانة العامة للحزب ورئيسه، في وقت سابق دون أن تبث فيها أجهزة الحزب التقريرية.

وتوقعت ذات المصادر لـ"العرب"، أن يتم رفض الاستقالة دون إرغامه على تحمل مسؤوليات داخل الحزب أو تزكيته للانتخابات المقبلة.

ورصدت المصادر غياب الرميد في عدد من اللقاءات التي نظمتها الهياكل الموازية للحزب، وأيضا عدم حضور الاجتماعات الرسمية للأمانة العامة ودورات المجلس الوطني للحزب.

ويعتبر الرميد من أبرز قيادات الحزب، حيث شغل منصب وزير العدل في الحكومة السابقة برئاسة عبدالإله بن كيران، وشكل تقديم استقالته من الحكومة قبل أشهر خلخلة لحزب العدالة والتنمية القائد للائتلاف الحكومي، قبل أن يتراجع عنها في ما بعد.

وأكد عمر الشرقاوي المحلل السياسي في حديثه لـ"العرب"، أن ما أعلنه الرميد "بيان غموض لا بيان توضيح".

وبرأيه "لم يعد أحد يصدق حكاية استقالاته أو على الأقل في مآلاتها، كونه الوزير الوحيد في تاريخ المغرب الذي أشهر استقالته وبقي عشر سنوات وزيرا، كما هدد بالاستقالة لفرض الزيادة في أجور القضاة، وغيرها".

وأضاف أن "لا أحد سيصدق استقالة من الحزب حتى وإن كانت هذه المرة نهائية ولا رجعة فيها".

وكان الرميد تراجع عن استقالته من الحكومة مارس الماضي، مبررا ذلك بتمسك العاهل المغربي الملك محمد السادس باستمراره كوزير دولة وتحمل المسؤولية وأداء الأمانة، حسب تعبيره. مردفا "لم يكن أمامي إلا واجب الطاعة وسرعة الاستجابة".

واعتبر رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية، أن الرميد من خلال هذه الاستقالة يريد خلق حراك صوتي داخل حزبه والخروج إلى دائرة الضوء خاصة وأن العدالة والتنمية يعاني اختناقا كبيرا، مشيرا إلى "تراجعه عدة مرات عن استقالاته السابقة وهو ينتظر تدخلا من قيادة الحزب والذراع الدعوية له جماعة التوحيد والإصلاح لثنيه على ذلك".

وتابع لزرق في تصريح لـ"العرب"، أن "تحرك الرميد يأتي في وقت يعيش فيه حزب العدالة والتنمية أسوأ أزماته التنظيمية والسياسية على مختلف الأصعدة"، مشيرا إلى أن "الأنظار موجهة إلى قيادات وشيوخ جماعة التوحيد والإصلاح، لحث كل الأطراف على الجلوس على طاولة الحوار والتوافق كمخرج وحيد للأزمة".

رشيد لزرق

العدالة والتنمية يعيش أسوأ أزماته التنظيمية والسياسية

ولم تصدر أي تعليقات من الأمانة العامة للعدالة والتنمية، وسبق للأمين العام للحزب سعدالدين العثماني في فبراير الماضي، أن علق على تقديم الرميد استقالته من الحكومة، بأنه عبر عن انزعاجه مما رآه تهميشا له، قائلا حينها "نحن ننتظر عودته لمهامه النضالية كما عودنا دائما".

وجاءت استقالة الرميد، غير المباشرة حتى لا يزيد الاحتقان داخل العدالة والتنمية ولا يعمق حالة الانقسام بين قيادة وقواعد الحزب.

ويرى مراقبون أن خضوع الرميد لعمليتين جراحيتين ليس سببا كافيا لتقديم استقالته من الحزب وهو الذي يعد من القيادات الرئيسية داخل الحزب، مؤكدين أن المواجهات بين أعضاء الحزب بسبب عدد من الملفات ساهمت في أخذ الرميد موقفا سلبيا من القيادة الحالية للحزب وهو يريد باستقالته إحراج الأمانة العامة سياسيا وانتخابيا.

وهناك من يربط خروج الرميد بهذه الاستقالة مع تخوف العدالة والتنمية من نتائج غير متوقعة تقلل من مقاعدهم داخل البرلمان وذلك لإخلال الحزب بعدد من الوعود التي قطعها على نفسه أمام الناخبين، ما جعل العثماني، يقول إنه "إذا اختار المواطنون المغاربة أن نخرج إلى المعارضة فنحن مستعدون لذلك".

ولاحظ لزرق، بأن هناك حرصا من قيادة الحزب رغم الاستقالة التي تقدم بها الرميد، على ضرورة توحيد الجهود، بغية كسب الانتخابات، لكونها الضامنة لبقائهم في الحكومة، وتضمن لهم مخرجا من مأزق التدبيري والسياسي الذي وقع فيه العدالة والتنمية، بعد بروز معالم تحالف سياسي، يمكن أن تسنده تحالفات بين القوى الاجتماعية الفاعلة، يسير في اتجاه إزاحة قوى التدين السياسي عبر الانتخابات.

ولهذا استدعى العثماني خطاب المظلومية بقوله، أن "حزب العدالة والتنمية سيدخل إلى المعركة كما دخل من قبل، فنحن اعتدنا التعبئة ضد حزبنا، واستهدافه، ولن يرهبنا الضغط، ونتسلح بالأمل والإيجابية والثقة في الشعب المغربي وفي بلادنا لنمضي إلى الأمام".